



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

المصالحة والتهدئة

وصل وفد أمني مصري إلى قطاع غزة للتباحث في التداعيات المتعلقة بتجميد ملف التهدئة مع الاحتلال، وطرح رؤية مصرية جديدة في ما يتعلق بإنجاز ملف المصالحة؛ وناقش الوفد المصري، مع مسؤولي حركة حماس، ملفات المصالحة والتهدئة ومسيرات العودة، بالإضافة إلى دعم الرئيس عباس، قبل توجهه للأمم المتحدة، وتخفيف حدة التوتر الإعلامي.

وأشارت تقارير صحافية إلى أن الوفد الأمني المصري حمل "أفكارًا جديدة" للمصالحة الفلسطينية، إذ نقلت صحيفة "الحياة" عن مسؤول فلسطيني تأكيدات أنه "مصر ألغت ورقة الأفكار السابقة للمصالحة، وقدمت ورقة جديدة بعد سلسلة لقاءات عقدتها مع وفود من الحركتين؛ وأن "الأفكار المصرية الجديدة تركز على تمكين حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمد الله، من إدارة المؤسسات الحكومية في غزة بلا استثناء، على أن يعود الوزراء والمسؤولون الحكوميون لممارسة أعمالهم في غزة من دون أي تدخل من أي فصيل".

وأن "التمكين الحكومي يشمل أجهزة الأمن والشرطة وسلطة الأراضي والسلطة القضائية ووزارة المال، بما فيها دوائر الجباية". وتتضمن الصيغة المصرية الجديدة للمصالحة، وفقًا للمصدر، "دفع الحكومة ٥٠% من رواتب الموظفين الذين عينتهم حماس لحين انتهاء اللجنة الإدارية والقانونية المختصة من بحث مصير هؤلاء الموظفين".

فيما كشفت تقارير أن حركة فتح تصر على "الاتفاق على صيغة لضبط السلاح في غزة بعد تمكين الحكومة".

هذا ونقل الوفد المصري لحركة حماس رسالة من أجهزة الأمن الإسرائيلية، تطالبها بوقف مسيرات "العودة" والابتعاد عن السياج الأمني الفاصل مسافة ٥٠٠ متر على الأقل.

وأشارت مصادر فلسطينية إلى أن زيارة الوفد المصري "اصطدمت" برفض حماس دعم الرئيس عباس، قبل توجهه إلى الأمم المتحدة لإلقاء خطاب أمام الجمعية العامة في ٢٧ أيلول/الجارى؛ وأشار أبو زهري إلى أن مضمون خطاب عباس في الأمم المتحدة لن يحظى بأي شرعية أو توافق وطني ولن يتم توفير أي غطاء أو شرعية لخطابه.

وفي ملف المصالحة الفلسطينية، فقد حذرت مصر من أن خطوات رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تجاه حماس "ستكون قاسية"، وفق ذات المصادر المصرية.

وهدف زيارته الوفد المصري للقطاع إلى وقف تصاعد التدايعات المتعلقة بتجميد ملف التهدئة مع الاحتلال، عقب تمسك حركة فتح بشروطها الخاصة بالمصالحة الداخلية، وبعدم استكمال مفاوضات التهدئة مع الاحتلال قبل إنجاز المصالحة الداخلية، وأن الوفد المصري حمل رسائل لقيادة حماس، بعضها متعلق بالمصالحة وأخرى من الجانب الإسرائيلي، بشأن تصعيد مسيرات العودة، أخيراً، في أعقاب توقف مفاوضات التهدئة.

وتم بحث نتائج الجهود المصرية في ملف المصالحة الوطنية، وكذلك استعراض مقاربات مستندة إلى التفاهات والاتفاقيات الموقعة وخاصة اتفاقية ٢٠١١، كما استعرض المجتمعون الجهود المبذولة من أجل تثبيت وقف إطلاق النار وفق تفاهات ٢٠١٤، والالتزامات المترتبة على ذلك من الاحتلال الإسرائيلي. وإن الوفد الأمني، لم يحصل على أي تعهدات من الحركة والفصائل بخفض حدة مسيرات العودة والبالونات الحارقة، بعكس ما كان يرغب. وذكر مصدر قيادي في حماس أن المسؤولين المصريين أكدوا أنهم تلقوا اتصالات من الجانب الإسرائيلي، حملت تحذيراً شديداً للهجة، بعدما أثار تصاعد مسيرات العودة والتطورات الأخيرة، وكذلك تطوير إطلاق البالونات الحارقة، والمسيرات الليلية، حفيظة الأجهزة الإسرائيلية.

من جهتها أبقّت حركة حماس الباب مفتوحاً أمام الجهود المصرية من أجل التوصل إلى اتفاق مصالحة، على الرغم من أن تلك الجهود تكاد تكون وصلت إلى طريق مسدود. وكانت حركة حماس قد رفضت بالكامل، ورقة فتح، وأصرّت على رفع العقوبات عن غزة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وضمانات لدفع رواتب موظفيها، قبل تسليم الجباية، وفتح ملف منظمة التحرير، وعدم التطرق مطلقاً إلى سلاحها؛ وكان وفد مصري قد التقى قيادة حماس في غزة، لكنه لم يخرج بأي نتائج.

وقال سامي أبو زهري، إن حماس لن تعود إلى تشكيل اللجنة الإدارية في قطاع غزة (التي كانت تحكم القطاع)، وسنعتي الفرصة للجهود المصرية لأبعد مدى؛ وأضاف بعد يوم من لقاء وفد مصري قادة حماس: "اللقاء كان مهماً واستراتيجياً، والموقف المصري متوازن تجاه العلاقات مع القوى الفلسطينية، وهذا التوازن يضمن نجاح الدور المصري في معالجة الملفات الفلسطينية"، مؤكداً أن حركة حماس متمسكة بالمصالحة الوطنية؛ لكن الكرة الآن في ملعب حركة فتح والسلطة الفلسطينية لتطبيق اتفاق ٢٠١١. ٢٠١٧. وأكد أن حماس تصر على رفع

العقوبات، أولاً، عن غزة، وترفض أي عقوبات جديدة، وأنها لن تصمت على ذلك، ولديها خياراتها، دون الإشارة إلى تلك الخيارات.

واستغرب أبو زهري تصريحات رئيس الحكومة رامي الحمد الله، ضد حركة حماس، ومطالبته بتسليم المعابر، متسائلاً: "عن أي معابر يتحدث؟ نحن سلّمنا ٣ معابر وعليها موظفون للسلطة الفلسطينية، فماذا يريدون؟".

وحول طلب تسليم الجباية الداخلية في غزة، أوضح أبو زهري أن الجباية الآن تحوّل للموازنات التشغيلية للوزارات، وجزء منها لرواتب الموظفين، مؤكداً استعداد حركته لإيداع الجباية لأي طرف عربي، يضمن أن تلتزم الحكومة بدفع الرواتب للموظفين.

ورفض أبو زهري تهديدات الرئيس محمود عباس لـ«حماس»، قائلاً: "حماس هي من فازت بالأغلبية ويجب أن يحترم ذلك، ونقول من حقنا أن نكون شركاء في صناعة القرار؛ لكن يأتي طرف يملك كل أموال الشعب الفلسطيني ويحرم منها أهل غزة، ثم يقول لحماس (يا تشيل يا بنشيل)، هذه لغة غير وطنية وغير مقبولة علينا". واستهجن أبو زهري اتهامات السلطة الفلسطينية لحركته بالعمل على فصل قطاع غزة، قائلاً: "نحن لا نريد ذلك ولن نسمح به؛ ومن يريد أن يفصل غزة عليه أن يدقق بأفعاله".

كما هاجم أبو زهري السلطة واتّهمها بتخريب اتفاق تهدئة في غزة. وقال إن "جهود تثبيت وقف إطلاق النار، الموقع عام ٢٠١٤، كانت قريبة من الوصول إلى اتفاق، لكن موقف السلطة هو الذي أحبط هذه الجهود وأدى إلى إفشالها"، وهناك تراجع كبير في جهود تثبيت وقف إطلاق النار وكسر الحصار بسبب مواقف السلطة. وأكد أن حركته ستمضي حتى النهاية لتحقيق كسر الحصار، ولن يهدأ لنا بال حتى تحقيق هذا المطلب الذي اتخذته الشعب وقيادته السياسية، ولا تراجع عنه. ورفض اتهامات السلطة الفلسطينية وحركة فتح لحركة حماس، بالسعي للتهدئة مع إسرائيل على حساب المصالحة، قائلاً: "إنه لا ربط بين الملفين"، متسائلاً: "من الذي دفع الفصائل للبحث عن خيار التهدئة؟ وأضاف أن الوضع الإنساني في غزة صعب، ونحن سنتحرك في جميع الاتجاهات لرفع المعاناة عن شعبنا".

ويؤكد حديث أبو زهري أن المصالحة وصلت إلى طريق مسدود؛ وكانت حركة فتح قد أصرت على تسلم كامل لقطاع غزة يشمل الأمن والمعابر والجبابة المالية والقضاء وسلطة

الأراضي، ووضع اتفاق للسلاح، رافضة ربط المصالحة بالقرارات التي اتخذها عباس ضد قطاع غزة.

وردت «حماس» برفض تسليم غزة من دون رفع العقوبات، واشترطت تشكيل حكومة وحدة وطنية جديدة، كما اشترطت دفع رواتب موظفيها، ورفضت أي نقاش متعلق بالسلاح، وأصررت على فتح ملف منظمة التحرير وإجراء انتخابات للمنظمة.

وأمام هذا الخلاف رفضت حركة حماس طلب فتح والمصريين دعم عباس قبل توجهه إلى الأمم المتحدة؛ وقال أبو زهري "إذا كانت غزة تعاقب منه كيف يمكن أن تدعّمه؟" وهل سيصدق شعبنا أو العالم هذا الموقف؟ ثم ما الجديد في خطاب الرئيس عباس، يقول قطعنا علاقاتنا مع الإدارة الأميركية وأجهزته الأمنية لا تزال نتسلم موازنتها منها. إضافة إلى أن مضمون خطابه لا يحظى بأي شرعية ولا أي توافق وطني.

وتُجري مصر منذ أسابيع مساعٍ جديدة مع حركتي "حماس"، و"فتح" في محاولة لتحقيق المصالحة الفلسطينية باتت توصف بـ"جهود الفرصة الأخيرة" قبل أن تصل العلاقات بين الفصليين إلى طريق مسدود جديد؛ ذلك الطريق المسدود ربما لن يكون من السهل العودة منه هذه المرة فالتنظيمين الأكبر على الساحة الفلسطينية توعدّاء، مؤخرًا، بإجراءات عقابية متبادلة وحاسمة، على حدّ وصفهما، في حال فشل جهود إنهاء الانقسام.

وفي ظل لهجة التصعيد والتهديدات المتبادلة بين الجانبين، فإن مراقبين استبعدوا نجاح الجهود المصرية، متوقعين أن يمر الشعب الفلسطيني بأسوأ مراحل الانقسام خلال الفترة المقبلة. وتابع: "الجانبان يتمسكان بمواقفهما وشروطهما لإنهاء الانقسام وبهذه الطريقة لا يمكن تحقيق مصالحة. نحن ذاهبون إلى مغامرة وسندخل مرحلة جديدة وصعبة من الانقسام إذا ما استمرت الأمور على هذا الحال".

مسيرات العودة

أكد رئيس الهيئة الوطنية العليا لمسيرات العودة وكسر الحصار القيادي خالد البطش، خلال كلمة له عقب مسيرة الدعم والاسناد للمسير البحري التاسع قرب شاطئ شمال قطاع غزة، أن الهيئة اتخذت قراراً واضحاً بمواصلة وتصعيد مسيرات العودة وكسر الحصار خلال الأيام

القادمة؛ و"إن كل المحاولات التي تسعى لوقف مسيرات العودة وكسر الحصار أو الالتفاف عليها لن تنجح ولن يثبنا أحد عن الاستمرار بالمسيرات الشعبية حتى تحقيق كامل أهدافها". وشدد على أن مسيرات العودة "هي خيار شعبنا وأداته الكفاحية مع الكفاح الوطني المسلح الذي يحمي المسيرة الجماهيرية الشعبية السلمية"، لافتاً إلى أن شعبنا سيتصدى بكل قوة لمحاولات فرض ما تُسمى بـ"صفقة القرن". وأوضح أن رسالة الشعب الفلسطيني للأمم المتحدة واضحة بمواصلة واستمرار مسيرات العودة وفعاليتها الشعبية بأدواتها السلمية حتى تحقيق كامل أهدافها. وقال: "على الأمم المتحدة أن تعلم بأن شعبنا لن يقبل باستمرار الاحتلال الإسرائيلي على أرضنا المحتلة ولن يعترف شعبنا بحل الدولتين أو بمسيرة التسوية السياسية مع المحتل الغاصب، قائلاً: "لا تظنوا أن صبرنا سيستمر".

من جهته أكد سامي أبو زهري أحد قادة حركة حماس على "تصاعد وتيرة مسيرات العودة وكسر الحصار قرب الحدود الشرقية لقطاع غزة، فيها رسالة لإسرائيل بأن التلاعب بالوقت فيما يتعلق بتحقيق التهدئة بغزة وتخفيف العقوبات لن يجدي نفعا"؛ وأكد أن مسيرات العودة وكسر الحصار ستستمر قرب حدود غزة حتى تحقيق أهدافها، وأضاف أن إسرائيل عليها أن تختار بين "قبول التهدئة بثمنها الكامل، وبين المسيرات وما يترتب عليها من تداعيات". وقال إن "رسالتنا للاحتلال أن إهدار الوقت والمراهنة على إنهاك أهل غزة رهان فاشل"، وشدد على أن حركته لن تذهب للتهدئة من موقف ضعف، "ولدينا خيارات أخرى".

جاء ذلك في إطار تأكيده على توقف محادثات "التهدئة" غير المباشرة مع إسرائيل، والتي تتم عبر الوساطة المصرية؛ وأضاف أن "التهدئة معطلة بسبب الموقف الإسرائيلي"، واستدرك بأن "إسرائيل اغتنمت موقف السلطة (الرافض للمحادثات غير المباشرة للتوصل إلى تهدئة في قطاع غزة عبر وساطة عربية وأممية)؛

هذا وارتفعت وتيرة تصعيد قوات الاحتلال على غزة، بعد أسابيع من الهدوء النسبي خلال مباحثات التهدئة بين المقاومة ودولة الاحتلال برعاية مصرية، فيما عادت البالونات الحارقة للانطلاق من قطاع غزة صوب المدن والبلدات المحتلة المحاذية له، بعد توقف شبه كامل دام خلال الشهر الماضي.

رسالة من إسرائيل لحماس

ذكر موقع "والا" العبري، أن الوفد الأمني المصري الذي زار قطاع غزة، نقل رسالة إسرائيلية إلى حركة حماس، تطالبها بالحد من التظاهرات على الحدود مع قطاع غزة، ووقف البالونات الحارقة، وأن الوفد الأمني المصري، طالب حماس بخفض حدّة تظاهرات مسيرات العودة، ووقف إطلاق البالونات الحارقة تجاه مستوطنات الغلاف؛ وأشار الموقع إلى وجود تقديرات لدى المنظومة الأمنية الإسرائيلية، بأن حماس ستعمل على توسيع نطاق التظاهرات على الحدود، وزيادة حجمها، وذلك للضغط على إسرائيل، من أجل الضغط على مصر والسلطة الفلسطينية، لرفع العقوبات والحصار عن قطاع غزة.

ورأت مصادر أمنية في تل أبيب، وُصفت بأنها واسعة الاطلاع، أنّ حركة المقاومة تُحاول جرّ إسرائيل إلى مواجهةٍ عسكريّةٍ جديدةٍ في الجنوب، لافتةً في الوقت عينه إلى أنّ الأحداث الأخيرة، أثبتت بما لا يدعو مجالاً للشكّ بأنّ حركة المقاومة تدفع وبقوّة في هذا الاتجاه، رغم أنّ التقدير السائد لدى المخابرات يؤكّد بأنّ حركة حماس ليست معنيّةً بالحرب في هذا الزمن، تمامًا مثل إسرائيل. ولقد بدأ الفلسطينيون في الساحة البحريّة بالتظاهر بواسطة زوارق صغيرة في قلب البحر من خلال استفزاز زوارق سلاح البحريّة الإسرائيليّة، مُوضحةً إنّ مُشغلي الزوارق الفلسطينيّة اقتربوا إلى منطقة ممنوع التحرك فيها، فيما قام مقاتلو سلاح البحريّة بالردّ عبر إطلاق نيرانٍ تحذيريّةٍ.

وطبقاً للمصادر نفسها، أضاف الموقع، فإنّ أحد السيناريوهات في الساحة البحريّة هو اقتحام زوارق أو غطاسين إلى المنطقة البحريّة الإسرائيليّة وتنفيذ عمليةٍ عسكريّةٍ. وأردف الموقع إنّ مصادر في المؤسسة الأمنية ترى أن الأحداث في الساحة البحرية رفعت مستوى التأهب لقوات الأمن التابعة لقاعدة سلاح البحريّة في أشدود والمراصد في منطقة الساحل والجدار البحري. بالإضافة إلى ذلك، شدّدت المصادر في قيادة المنطقة الجنوبيّة بالجيش على أنّ تقديراتها تُشير إلى أنّ ما أسمته "بالإرهاب الشعبي" لحركة حماس هدفه استنزاف القوات الإسرائيليّة وإيجاد عنوانٍ في وسائل الإعلام لكي تبقى مشكلة قطاع غزة تحت الأضواء.

نقطة ضعف جديدة للاحتلال

أفادت صحيفة "هآرتس" بأن جيش الاحتلال يجد صعوبة في التعامل مع التظاهرات الليلية الجماعية على حدود قطاع غزة؛ وقال المحلل في الصحيفة "عاموس هارثيل" أن الاحتلال يخشى من قيام المتظاهرين بالتسلل بأعداد كبيرة إلى الأراضي المحتلة خلال هذه التظاهرات؛ وأضاف أن الشبان الغزيين نجحوا باستغلال نقطة ضعف جديدة لقوات الاحتلال على حدود قطاع غزة، وتخفض فعالية وسائل تفريق التظاهرات ليلاً، حيث مدى الرؤية ضعيف خلال ساعات الليل، ويجد قناصة جيش الاحتلال صعوبة كبيرة في رصد الشبان وإصابتهم بدقة عن بعد. وأشار هارثيل إلى أن ازدياد الحرائق في مستوطنات غلاف غزة يرفع من الضغط السياسي على رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو لتصعيد الردود ضد قطاع غزة، وقد يؤدي ذلك إلى اندلاع مواجهة عسكرية جديدة في القطاع.

وكشف النقاب عن تصميم جهاز جديد خاص بالقناصة التابعين لجيش الاحتلال على الحدود مع قطاع غزة، لمواجهة التظاهرات الفلسطينية على الحدود الشرقية للقطاع؛ وأفيد أن وحدة "متمون" في جيش الاحتلال قامت بتطوير نظام جديد لمواجهة المظاهرات على حدود قطاع غزة، وقد صمم هذا النظام خصيصاً للقناصة.

وذكرت أن الجهاز سيعمل على توفير القدرة للقناصة على الصمود وتحمل الوقوف في الأجواء المليئة بالأدخنة الناتجة عن حرق الإطارات من قبل الشبان الفلسطينيين أثناء المظاهرات؛ وأوضحت القناة "٢٠"، أن النظام الجديد سيعمل على توفير هواء نقي للجندي الإسرائيلي عن طريقة مضخة هواء وفلاتر تكون مثبتة على ظهره ومن ثم تضخ الهواء النقي عبر أنبوب وقناع يثبت على الأنف والفم.

ومن الجدير بالذكر أن الشبان الفلسطينيين، قد دأبوا على حرق إطارات المركبات لتشكيل "ساتر" من الدخان أمام قناصة جنود الاحتلال الذين يقومون بإطلاق الرصاص الحي بشكل متعمد على المتظاهرين السلميين على الحدود الشرقية لقطاع غزة. وارتفع عدد الشهداء إلى ١٧٧ شهيداً فلسطينياً؛ منذ انطلاق مسيرات العودة في ٣٠ آذار/ مارس الماضي، برصاص قوات الاحتلال على الحدود الشرقية لقطاع غزة. وأصاب الجيش الإسرائيلي نحو ٢٠ ألف فلسطيني بجراح مختلفة، جراء إطلاق الرصاص الحي والمطاطي وقنابل الغاز والصوت، ومن بين هؤلاء الجرحى أطفال ونساء ومُسعفون وصحفيون.

وكانت قد بدأت مسيرات العودة نهاية شهر آذار الماضي، بالتزامن مع ذكرى "يوم الأرض" الـ ٤٢ مطالبين بتفعيل "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين ورفع الحصار عن قطاع غزة.

واستخدم خلال هذه المسيرات العديد من وسائل المقاومة منها رشق الحجارة، أو الزجاجات الحارقة، وإطلاق طائرات وبالونات محملة بمواد مشتعلة، وصلت لمستوطنات غلاف غزة، وتسببت في خسائر كبيرة جدًا للاحتلال، بالإضافة لحرق العشرات من الإطارات لـ "التشويش" على قناصة جيش الاحتلال.

كشفت صحيفة **يديعوت أحرونوت** أن الكابنيت وعلى لسان قائد الأركان **غادي إيزنكوت**، يقدر أن الرئيس عباس، يضغط على قطاع غزة بهدف الانفجار في وجه إسرائيل. وأن تسريبات وصلتها من إحدى جلسات الكابنيت تشمل تقدير **إيزنكوت**، تشير إلى أن عباس يهدف من خنق غزة ضرب عصفورين بحجر واحد، وهما ان تضرب إسرائيل حماس بقوة، والهدف الثاني يتمثل في عودة عباس إلى العناوين ومحاولة اتهام "إسرائيل" في العالم بارتكابها للمجازر. وقال **إيزنكوت** في الجلسة أن القرارات التي اتخذها الكابنيت لتحسين الوضع المعيشي في الضفة الغربية وقطاع غزة لم تطبق على أرض الواقع.

وحول القرارات الأمريكية الأخيرة فيما يتعلق بتقليص الدعم المالي عن السلطة الفلسطينية والاونروا قال **إيزنكوت**: إن الدعم الأمني الأمريكي للسلطة لم يتضرر وهو بقيمة ٦٠ مليون دولار إلا أن التقليلات المالية الأمريكية وغيرها من الخطوات الموجهة ضد عباس والسلطة ستحشره في الزاوية وأن "إسرائيل" بحاجة إلى هذا الرجل في نهاية المطاف. واقترح **إيزنكوت** خلق بدائل للخطوات الأمريكية لملى الفراغ الحاصل وذلك خشية تدهور الأمور والعودة إلى موجة عمليات جديدة، مشيراً إلى أن الخطوات الأمريكية ضد السلطة لا تصب في مصلحة "إسرائيل" وأنها قد تؤدي إلى التوتر والعنف حيث عرض خطوات فعلية لتحسين الأوضاع في الضفة الغربية.

قانون القومية والصهيونية الدينية

قال **يسرائيل هرنيل**، مؤسس مجلس المستوطنات ورئيسه الأول وأحد أبرز مفكري وصحافيي الصهيونية – الدينية، إنه كان أول المبادرين لـ "قانون القومية" العنصري والذي يعتبر أن لليهود فقط حق تقرير المصير في فلسطين وألغى مكانة اللغة العربية كلغة رسمية. وأضاف أن فكرة القانون، كقانون أساس ذي صبغة دستورية، نشأت في أعقاب محاولة تشكيل دستور في "المعهد الإسرائيلي للديمقراطية"، إذ رأى أنه سيكون "دستورا يسارياً".

وقال هرتيل: "كنت عضوا في المجلس العام الذي رافق مشروع قانون المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ولم تعجبني الكثير من البنود؛ وعندها اخترت في قلبي القرار بأن أكتب مشروع قانون آخر؛ وكان هذا الأساس لتأسيس "المعهد لإستراتيجية صهيونية" في بداية العام ٢٠٠٥؛ وبعد أن وضعنا مسودتنا للدستور، توجهنا إلى لجنة القانون والدستور في الكنيست، التي بحثت مشروع قانون المعهد للديمقراطية، وطالبنا بأن تبحث الصيغة التي بلورناها؛ وعقدت اللجنة مداورات طوال سنة ونصف السنة، لكن اتضح أنه بسبب معارضة الحريديين، لن يتم سن أي اقتراح".

بعد ذلك كان هناك اقتراح بتحويل صيغة الدستور اليميني إلى مشروع قانون أساس. وأضاف هرتيل أن "صياغة مشروع قانون أساس استغرقت بضعة أشهر؛ وتوصلت إلى الاستنتاج أن الأجدى هو البدء بالعمل على ذلك مقابل حزب كاديما، الذي ترأسته تسيبي ليفني حينها. وقد اعتبرت أنه إذا عملت تسيبي على هذا، فإن اليمين لا يمكنه أن يعارض طبعاً؛ وفي البداية سارت معنا؛ وكان ذلك في العام ٢٠٠٩، واتفقنا على أن طاقما مشتركا منا ومن كاديما سيعمل على الصيغة النهائية؛ وفجأة اختفت تسيبي؛ واتضح أنهم قالوا لها إنه إذا قادت هذا الأمر فإنها لن تتحول إلى زعيمة اليسار؛ فارتدعت، لكنها سلمت الأمر لآفي ديختر، الذي كان عضو كنيست عن كاديما".

ولفت هرتيل إلى أن أعضاء كنيست من حزب العمل، بينهم بنيامين بن إيعزر وإيتان كابل، "الذين ليس فقط أيدوا مشروع القانون، بل أرادوا تسجيلهم كمبادرين له. ولو كان بيبي (رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو) ذكيا لقفز على هذا، وكان سيصادق على القانون بإجماع كبير جدا. لكن بيبي بالذات وضع عراقيل. وقال إنه ينبغي دراسته أكثر، وجرّ الموضوع بانتظار توقيت مريح له، بحيث يتمكن من استعراضه كمبادر لهذه الخطوة".

بعد ذلك غادر هرتيل رئاسة "المعهد لإستراتيجية صهيونية" وانتهت علاقة هذا المعهد بمشروع "قانون القومية"؛ ويقول هرتيل الآن إنه ليس راضيا من "قانون القومية"، لأنه أصبح الآن "منتوف الريش، وتم إدخال عدة أمور مركزية كانت فيه بصورة إعلانية فقط. ثمة حاجة لصياغات واضحة أكثر، ربما تؤدي في الأمد القصير إلى مواجهة بين قطاعات، لكن في الأمد البعيد، في تقديري، ستوضح صورة الوضع في الدولة وهذا سيؤدي إلى هدوء؛ ورغم ذلك، فإن مقولة القانون بصيغته الحالية قوية جدا، وواضح أن هذا الأمر المركزي الذي سيستخدمه بيبي في الانتخابات المقبلة".

وبما أن الانتقاد المزعوم الأساسي في السجال الإسرائيلي الداخلي حول القانون هو أنه يخلو من كلمة مساواة لجميع المواطنين في إسرائيل، رأى هرتيل أن هذه الكلمة لا ينبغي أن تكون في "قانون القومية"، لأن "كل استنفاد القانون هو في البنود القومية". وأضاف أنه حتى في "قانون أساس: حرية الإنسان وكرامته" لا تظهر كلمة مساواة.

"الصهيونية – الدينية ستصل للحكم"

وأوضح هرتيل أن "مجلس المستوطنات" لم يعد هيئة تمثيلية اليوم، "لأنه نشأت في يهودا والسامرة مدنا ومجالس إقليمية كبيرة ليست بحاجة لمجلس كهذا يمثلهم أمام السلطة. ولم تعد هذه الهيئة قائمة في أعقاب تعاونها مع الحكومة أثناء عملية الانفصال (عن قطاع غزة)... ويوجد في السلطات المحلية في يهودا والسامرة اليوم مئات الموظفين، وهم متعلقون بالكامل بالسلطة من أجل استمرار وجودها؛ وبسبب تناقض المصالح هذا لم يكن هناك نضالا حقيقيا في غوش قطيف" أي الكتلة الاستيطانية التي تم إخلاؤها من قطاع غزة، في العام ٢٠٠٥.

ولفت هرتيل إلى أمر هام، بقوله إنه "قبل ذلك (أي قبل الإخلاء) كانت هناك تفاهات بين قيادة المستوطنات وقيادة الجيش. وأنا تواجدت في الميدان، وشاهدت العناق والهماسات بين الجانبين. ومعظم التوتر كان مزيفا... وبالمناسبة، الشلل لم يكن من جانب قادة المستوطنين فقط، وإنما من جانب الحاخامات أيضا. بدا كأنهم جاءوا من أجل دعم الجمهور، لكنهم لفوا ذيلهم عندما اتضح أنه يتعين عليهم البقاء مع الشبان لفترة طويلة. إذ أنه لو بقي الحاخامات مع الشبان، ودعوا الآلاف من تلاميذهم إلى المجيء والبقاء إلى جانبهم، لمنعوا الإخلاء. إذ لا يمكن أن يقف الجيش مقابل ٢٠ ألف شخص يصرون على البقاء".

ورغم أن هرتيل، والصهيونية – الدينية عموما، صورت خطة الانفصال أنها نكسة بالنسبة لها، لكن هرتيل اعتبر أنه "أشعر منذ بضع عشرات السنين أن مستقبل دولة إسرائيل كله ملقى على أكتاف الصهيونية - الدينية. وغياب أي فكر آخر مسألة وقت وحسب. الحريديون سيقفون يهودا بالطبع، لكن ليس لديهم القدرة على حكم دولة؛ والصيغة العلمانية مارقة بكل بساطة. ويرأي هذا هو أساس الكراهية لنا؛ الشعور بالإحباط من أنه لا يمكنهم منافستنا، ونحن نسيطر تدريجيا على المشروع الصهيوني. ولا أقول هذا باعتزاز أو استعلاء، وإنما بأسف شديد، لأن هذا يعني أن الآخرين غادروا المعركة. ولا يمكن إنكار ذلك".

وأضاف أنه "حتى لو فشل المشروع الاستيطاني بالكامل وتم إخلاء جميع المستوطنات، فإني سأستمر في الاعتقاد أنه كان مجدياً، لأن هذا المشروع رفع من شأن الصهيونية – الدينية إلى درجة قيادة الدولة، وهذا بنظري تحول هام لصمود الصهيونية. وأنا ما زلت أعتقد ذلك".

الجدير بالإشارة أن أقوال هرئيل تأتي على خلفية أن الصهيونية – الدينية هو تيار صغير نسبياً، وحتى أنه كان مهماً داخل الحركة الصهيونية قبل تأسيس إسرائيل، وكان يعتبر جناحاً "معتدلاً" بعد تأسيسها، بسبب تحالفه مع حزب "مباي" الحاكم ومشاركته في الحكومات، وذلك قياساً بالتيار التنقيحي اليميني لحزب حيروت، الذي أصبح اسمه حزب الليكود، الذي يرأسه نتنياهو. وبرزت الصهيونية – الدينية بقوة في أعقاب حرب العام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، وتأسيسهم للحركة الاستيطانية "غوش إيمونيم"، التي بدأت المشروع الاستيطاني.

ورغم أن الصهيونية – الدينية تشكل أقلية في إسرائيل، إلا أن هرئيل اعتبر أنها "ستؤثر بروحها على الآخرين. وستحدث عملية عودة إلى اليهودية، ليس بالمفهوم الديني حصراً وإنما من حيث كونها عنصر هام في الهوية؛ وهذا يحدث حالياً، من خلال إقامة الكليات العلمانية والنوى الاستيطانية التربوية في المدن".

وهاجم هرئيل نتنياهو في العديد من مقالاته الأسبوعية في صحيفة "هآرتس". وقال "أعتقد أن على نتنياهو التنحي. وقد كتبت في الماضي أن مصير نتنياهو كمصير (سلفه في رئاسة الحكومة الذي أدين بالفساد إيهود أولمرت)؛ جميع الفاسدين يجب أن يتنحوا؛ ولا شك لدي أنه فاسد؛ وهو يشعر كأنه ملك؛ ويوجد خطر في أن نشيطي الليكود يسيرون خلفه من دون أن يفحصوا بجدية الشبهات ضده؛ وهو يحصل على شيك مفتوح ليفعل ما يريد؛ وهذا وضع خطير جداً بالنسبة لزعيم".

هدم الخان الأحمر

ذكرت صحيفة "معاريف"، أن جيش الاحتلال، أمهل سكان قرية الخان الأحمر، حتى الأول من شهر تشرين أول القادم، لإخلاء وهدم المنازل ذاتياً، وبعد ذلك سيقوم الجيش بتنفيذ قرار

محكمة العدل العليا بشأن الهدم؛ يشار إلى أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية، رفضت في الخامس من شهر أيلول الجاري، التماس أهالي القرية ضد إخلائهم، وتهجيرهم، وهدم القرية، وأقرت هدمها خلال أسبوع.

وتحاول سلطات الاحتلال التنصل من جرائمها بحق ٤٦ عائلة فلسطينية، تريد تهجيرها قسراً من تجمع "الخان الأحمر"؛ لتخصيصه لأغراض التوسع الاستيطاني، وذلك بتسليم الأهالي إخطارات تمهلهم حتى مطلع تشرين الأول المقبل، ليهدموا منازلهم ذاتياً، وإلا سيهدمه الاحتلال بموجب قرار محكمته العليا.

وقال المدير العام لدائرة العمل الشعبي ودعم الصمود في هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، عبد الله أبو رحمة: إن هذا الإجراء هو نتيجة ضغوطات دولية مورست على الاحتلال؛ للتراجع عن قرار هدم منازل التجمع، في محاولة لإخفاء جرائمه تجاه الأهالي وترحيلهم.

وأن الاحتلال لجأ لهذا الإجراء محاولاً الضغط على المواطنين، وإظهار مشهدهم وهم يهدمون بيوتهم بأيديهم، لكي لا يظهر أمام العالم أنه يمارس عمليات التهجير القسري، ويهرب من الإدانات الدولية.

وأكد رفض الأهالي سياسات وإجراءات الاحتلال بالهدم الذاتي أو حتى الهدم بجرافاته، مشدداً على استمرار التواصل مع أهالي التجمع ودعم صمودهم في خيمة الاعتصام؛ للوقوف في وجه الاحتلال والعمل على إفشال مخططاته. وثمن دور الضغوطات الخارجية على الاحتلال ليتراجع عن قراراته، أبرزها موقف الاتحاد الأوروبي في ٢٠ أيلول الجاري، الذي عدّ تدمير (إسرائيل) للخان الأحمر، وترحيل سكانه قسراً، انتهاكاً خطيراً لمعاهدة جنيف الرابعة، وأنه يصل إلى درجة جريمة حرب. وأعرب عن أسفه لغياب دور الشعوب العربية والإسلامية في مساندة قضية الخان الأحمر، قائلاً: "للأسف لا يوجد موقف للدول العربية والإسلامية تجاه قضية الخان، ولا حتى رسائل شجب واستنكار، فيما المواقف الأوروبية سبقت المواقف العربية بخطوات". وناشد كل الفلسطينيين للتواجد في خيمة الاعتصام، وتقديم مزيد من الالتحام والالتفاف حول أهالي التجمع، مؤكداً أن "هذه المعركة مفصلية ومهمة، لذا يجب أن يكون هناك مشاركات قوية وفعاليات واحتجاجات وتظاهرات في كل أرجاء الوطن".

وأكد رئيس تجمع الخان الأحمر داوود جهالين، أن الاحتلال مقدم على تهجير أهالي التجمع، مناشداً أحرار العالم عامة وأبناء الشعب الفلسطيني خاصة، لحضور خيمة الاعتصام؛ لإفشال

مخططات الاحتلال. وأشار إلى أن هذا المخطط لا يستهدف الخان الأحمر وحده، إنما يستهدف كل الفلسطينيين في المناطق المصنفة (ج)، والتجمعات البدوية؛ مشدداً على رفض الأهالي لسياسات الاحتلال وإجراءاته الاستيطانية؛ مؤكداً على أن الأهالي لن يستجيبوا لتهديدات الاحتلال، وأنهم على استعداد للتضحية بصدورهم العارية لجرائمه بحقهم.

خلفيات تدمير قرية الخان الأحمر

يعكس الإصرار على تدمير قرية الخان الأحمر، شمال شرق مدينة القدس المحتلة، توجهاً إسرائيلياً للمضي قدماً في تنفيذ المشروع الاستيطاني في المنطقة "E1"، الذي لن يضمن إضافة المزيد من المستوطنين في محيط القدس فحسب، بل من شأنه أيضاً أن يسدل الستار على أية إمكانية لتدشين دولة فلسطينية ذات إقليم متصل.

وقرية الخان الأحمر تقع في المنطقة الفاصلة بين القدس المحتلة ومستوطنة "معاليه أدوميم"، شمال شرق المدينة، التي تعتبر أكبر المستوطنات في الضفة الغربية، وهي المنطقة نفسها التي يمر فيها الشارع الذي يربط شمال الضفة الغربية بجنوبها؛ ونظراً لأن المشروع الاستيطاني في المنطقة "E1" يهدف بشكل مباشر إلى ربط "معاليه أدوميم" بالقدس الشرقية، فإن هذا يعني قطع الطريق الذي يصل شمال الضفة بجنوبها، وهو ما يعني عملياً فصلاً تاماً بين المنطقتين.

وعلى الرغم من أن حكومة اليمين المتطرف، لا سيما بعد صعود الرئيس الأميركي دونالد ترامب للحكم، تُجاهر برفضها فكرة إنشاء دولة فلسطينية من خلال اعتراضها على حل الدولتين كإطار لحل الصراع، فإن تدشين المشروع الاستيطاني في المنطقة "E1" يمثل التكريس العملي للرفض الإسرائيلي، على اعتبار أن أي حديث بعد إنجاز المشروع عن حل الدولتين يصبح حديثاً غير ذي صلة.

وفي الوقت ذاته، فإن المشروع يحقق هدفاً استراتيجياً إسرائيلياً آخر، يتمثل في نسف الحدود التي تفصل القدس عن الضفة الغربية، بحيث أن مستوطنة "معاليه أدوميم"، المقامة على أراضي الضفة الغربية، ستصبح بعد إنجاز المشروع جزءاً لا يتجزأ من بلدية الاحتلال في القدس. وهذا سيمثل سابقة تمكّن إسرائيل أيضاً من ضم التجمع الاستيطاني "غوش عتصيون"، الذي يقع جنوب المدينة المقدسة، والذي تلتف المستوطنات التي تشكله حول المدن الفلسطينية: بيت لحم، وبيت جالا، وبيت ساحور.

ونظراً لأن إسرائيل ترى في القدس "عاصمة" لها وجزءاً منها، فإن المشروع في المنطقة "E1"، يعني عملياً ضم أجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل، وهو ما يمثل حسماً لمصير الأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي الوقت الذي تعد فيه مستوطنة "معاليه أدوميم"، التي ستضم للقدس، جزءاً لا يتجزأ من المنطقة "ج"، التي تشكل أكثر من ٦٠ % من الضفة الغربية، فإن المشروع في "E1" سيساعد حكومة اليمين المتطرف على تطبيق المشروع الذي يتشبه به وزير التعليم ورئيس حزب "البيت اليهودي" الديني، نفتالي بينيت، الذي يدعو إلى ضم كل المنطقة "ج" لإسرائيل.

إلى جانب ذلك، فإن المساحات الشاسعة جداً من الأراضي التي تقع في المنطقة الفاصلة بين شرق القدس وغرب أريحا، والخالية من السكان تقريباً، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من مناطق "ج"، ستكون عرضة للاستغلال لتحقيق هدف تهويد الضفة الغربية. وسبق لكل من حكومة بنيامين نتنياهو وبلدية الاحتلال في القدس وإدارة المجلس المحلي لمستوطنة "معاليه أدوميم" أن أعدوا خطة لتدشين منطقة صناعية، ستكون الأكبر في إسرائيل، وذلك في الفضاء الفاصل بين القدس وأريحا.

ومن الواضح أن إنجاز المشروع لن يسهم فقط في تغيير الواقع الجغرافي في الضفة الغربية، بل سيغير حقائق الديمغرافيا أيضاً، إذ إن توسيع المستوطنات وتدشين المشاريع الاقتصادية سيغري الكثير من المستوطنين الأزواج الشباب، الذين يقطنون في منطقة وسط إسرائيل المكتظة بالمستوطنين، والتي تعاني من أزمة سكن خانقة بسبب ارتفاع أسعار الشقق، للقيام للإقامة في المشاريع الاستيطانية الجديدة.

وإلى جانب أن المشاريع الاستيطانية الجديدة توفر فرص عمل، فإنها تضمن في الوقت ذاته للأزواج الشباب الحصول على شقق بشروط ميسرة جداً، في حين أن سعر الشقة وسط إسرائيل يراوح بين نصف مليون ومليون دولار.

ومن دون أن تعلن حكومة الاحتلال ذلك، فإنه من الواضح أن مشروع المنطقة "E1" وبقية المشاريع الاستيطانية الأخرى التي تستند إلى ضم مناطق "ج" لإسرائيل، تعد في الواقع تجسيداً لمشروع "القدس الكبرى"، الذي صاغه رئيس وزراء العدوالأسبق أرئيل شارون، في تسعينيات القرن الماضي، عندما كان وزيراً للبنى التحتية في حكومة نتنياهو الأولى، والهادف إلى جلب مليون يهودي للإقامة في القدس ومحيطها.

وفي الوقت ذاته، فإن تحسن الأوضاع الأمنية في الضفة الغربية نسبياً يمثل عامل إغراء آخر للمستوطنين للإقامة في محيط القدس وفي أرجاء الضفة الغربية بشكل عام، إذ تلعب السلطة الفلسطينية، من خلال إصرارها على مواصلة التعاون الأمني، دوراً في تحسين البيئة الأمنية للاستيطان في الضفة. وفي ظل السياسات التي تتبناها إدارة ترامب، فإن قدرة إسرائيل على تطبيق هذه المشاريع كبيرة. وتكفي فقط الإحاطة بمواقف السفير الأميركي لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، الذي يجاهر برفضه لتفكيك المستوطنات بزعم أن مثل هذه الخطوة ستفضي إلى اندلاع حرب أهلية داخل إسرائيل.

الرئيس عباس يحشد أوروبا والعالم لمواجهة أمريكا

أجرى الرئيس عباس جولة خارجية شملت فرنسا وإيرلندا قبيل مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أعمال الدورة الـ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة؛ التي انطلقت يوم الاثنين ٢٤-٩-٢٠١٨ وذلك بحضور زعماء وقادة أكثر من ١٤٠ دولة في العالم، حيث ألقى خطاباً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم الخميس، الموافق السابع والعشرين من الشهر الجاري، وبالتزامن مع خطابه عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن اجتماع لدعم الرئيس عباس وموقفه.

وكان الرئيس عباس قد استكمل مع نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون؛ الحديث حول كيفية الرد الأوروبي والعالمي على صفقة القرن خاصة بعد اتّضح ملامح هذه الصفقة، وطالب فرنسا بالتحرك واتّخاذ موقف واضح منها بما فيها الدعوة لاستكمال المؤتمر الدولي للسلام الذي عقد في دورته الأولى في باريس في كانون ٢ من العام الماضي. وان هذه الأفكار حول عقد المؤتمر الدولي للسلام تتقاطع تماماً مع رؤية الرئيس عباس للسلام التي أعلن عنها في خطابه أمام مجلس الأمن، وعن كيفية تعجيل وتسريع إقامة مثل هذا المؤتمر وعقده وتحديد الدول التي ستشارك فيه؛ وتفعيل قرارات البرلمان الفرنسي بخصوص تشجيع الحكومة الفرنسية على الاعتراف بدولة فلسطين.

وفي إيرلندا بحث عن كيفية مساعدة فلسطين في عقد اجتماعات تشاورية مع مجموعة من بعض الدول الأوروبية المعنية في تفعيل العملية السياسية ولديها موقف من الخطوات التي يقوم فيها الرئيس الأميركي دونالد ترامب. عدا عن العديد من اللقاءات مع قادة ورؤساء العالم لطرح

المواقف السياسية والتركيز على ما تقوم به الإدارة الأمريكية من خطوات ضد الشعب الفلسطيني ومطالبتها بضرورة التحرك لحماية حقوقنا الثابتة، وأن القضية الفلسطينية والتهديدات الأمريكية وما تقوم به إسرائيل من محاولة القضاء على مبدأ حل الدولتين كانت حاضرة بقوة في اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ووزراء خارجية دول عدم الانحياز، ومجموعات اقليمية اخرى اجتمعت على هامش اعمال الجمعية العمومية.

ومن المقرر ان ينعقد المجلس المركزي؛ بعد عودة الرئيس عباس من الامم المتحدة؛ و بعد بلورة الرؤية في تقييم الردود الدولية من موقفنا وبناء عليه سينعكس ذلك على القرارات التي سيخرج بها المجلس المركزي.

صفحة القرن

قال **دورون ماتسا** الكاتب الإسرائيلي في صحيفة مكور ريشون، إن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وصلوا إلى نقطة اللاعودة من خلال نهاية أي أمل بنجاح حل الدولتين، بسبب السياسة الصارمة التي انتهجها الرئيس الحالي دونالد ترمب، وهو يخوض معركة دولية خاصة بالملف الفلسطيني".

وأضاف أن "هناك ما يُشير لاقتراب المنظومة السياسية الفلسطينية من إعادة النظر في أولوياتها، وربما يتم ذلك عمليا مع غياب الزعيم المسن أبو مازن، آخر الجيل المتبقي من جماعة تونس الذين أتوا بفعل اتفاق أوسلو للأراضي الفلسطينية، وربما يشكل نهاية عهد القيادة الفلسطينية القادمة من الخارج، مقدمة جدية لإعادة النظر في كل القضية الفلسطينية، بما في ذلك العودة التاريخية إلى حقب سابقة".

وأشار ماتسا، الباحث في معهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب، أن "ما يقوم به الرئيس الأمريكي في نقل السفارة إلى القدس، ووقف لتمويل الموجه للأونروا تمهيدا لتصفية موضوع اللاجئين، وإغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، كل ذلك يعني طيا للبعد الدولي الذي حظيت به القضية الفلسطينية خلال العقود الماضية".

وقال إن "الانقسام الجغرافي الفلسطيني بين قطاع غزة والضفة الغربية منذ ٢٠٠٧ في عهد أبو مازن، شكل فشلا للمنظومة الفلسطينية في التوصل لتفاهات ومصالحات داخلية، وأبقت

على حالة الانقسام والانفصال قائمة، ورغم استمرار الحديث الدولي عن إقامة الدولة الفلسطينية، واحترام سيادتها، لكن الفجوة ازدادت بين النقاش العلني والواقع السياسي على الأرض".

وأكد أن "السنوات الماضية شهدت تطورات ساهمت في إضعاف الوضع الفلسطيني، وأوجدت أرضية جدية لترسيخ الانفصال الفلسطيني، وحالة الاستقطاب الداخلية، وتوزيع مراكز القوى والتحكم، بل إن الأوضاع الأخيرة شهدت ظهورا مفاجئا للهوية العشائرية الجديدة في الساحة الفلسطينية على حساب السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية".

وأضاف أن "استطلاعات الرأي التي تجريها مراكز فلسطينية، أوضحت في السنوات الأخيرة أن هناك تراجعاً وضعفاً تدريجياً لمسألة البعد الوطني والقومي الفلسطيني لصالح مسائل اقتصادية ورفاهية شخصية، مما يعني عدم قدرة الفلسطينيين على تصميم مستقبل دولتهم بشكل مستقل".

واستدرك قائلاً إن "الأمر قد لا يصل لتجسيد مقولة غولدا مائير رئيسة الحكومة في سنوات السبعينات حين نفت وجود شيء اسمه الشعب الفلسطيني، وفي الوقت ذاته لا يعبر الواقع القائم عن وجود أرضية لما ساد من شعارات في سنوات التسعينيات خلال حقبة أوسلو ووثيقة جنيف، نحن أمام واقع يجمع بين النظريتين اللتين تبدوان متعارضتين".

وأوضح ماتس، الضابط السابق في جهاز الاستخبارات العسكرية "أمان" أن "الواقع القائم اليوم في الأراضي الفلسطينية، يظهر تصورين بعيدي المدى: الأول أن أي تسوية سياسية ستكون هشة إن لم تأخذ بعين الاعتبار البعد الجيو-سياسي القائم بين النهر والبحر، والثاني ضرورة التأكد من بقاء السيطرة السكانية اليهودية في النطاق الجغرافي ذاته، من أجل المحافظة على الفكرة الصهيونية، وتوفير الاستقرار الأمني".

وأشار إلى أنه "تحت هذين التصورين، بإمكان كل الأطراف العمل في هذا الفضاء، مع عدم محاولة تقسيم هذا النطاق الجغرافي، وفق نموذج حل الدولتين، لأن هذا التصور بناء على التطورات السياسية والميدانية في السنوات الأخيرة بات غير قابل للتطبيق، وإلا سنكون أمام خيارات الضم التي ينادي بها البيت اليهودي، أو منح الفلسطيني المواطنة الإسرائيلية كما يطالب اليسار".

وختم بالقول بأنه "في مثل هذه الحالة، من الطبيعي أن تظهر سيناريوهات توسيع الحكم الذاتي، أو الكونفدرالية مع الأردن، وضرورة أن يتخذ الفلسطينيون قرارهم النهائي في ظل البدائل القائمة، ومع غياب المبادرة الفلسطينية، وإلا فإنهم يقترحون من نقطة الالعودة".

من جهته أكد **أحمد أبو الغيط** الأمين العام لجامعة الدول العربية، أن التطورات الأخيرة، خاصة ما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأميركية ضد الشعب والحكومة الفلسطينية، تستوجب قيام كافة القوى المحبة للسلام بالوقوف إلى جانب الفلسطينيين في نضالهم السلمي المشروع، قائلاً: "إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يُمثل اليوم خطوة ضرورية من أجل الحفاظ على حل الدولتين الذي يتعرض لتهديدات خطيرة".

فيما أكد **الملك عبد الله الثاني**، من نيويورك؛ على أهمية إعادة إحياء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، استناداً إلى حل الدولتين، وبما يحقق إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل. وشدد على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في توفير الدعم اللازم لوكالة الأونروا لمواصلة تقديم خدماتها، لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأمم المتحدة، في المجالات التعليمية والصحية والإغاثية.

وقال رئيس وزراء الاحتلال السابق **إيهود أولمرت**، إن على كل واحد في أميركا وأوروبا، وبالتأكيد في إسرائيل، أن يفهم أمرين، الأول أنه لا بديل عن حل الدولتين لحل الصراع التاريخي الفلسطيني الإسرائيلي. والثاني أن هذا الحل ممكن، والشيء الثالث وربما الأول إن الرئيس عباس هو الوحيد القادر على إنجازها، والذي أثبت في الماضي أنه ملتزم في تحقيقه ولهذا أنا أحترمه كثيراً، فهو الشخص الأكثر صلة لهذه العملية في المستقبل.

وأضاف أولمرت، إن هذا الأمر سيفهمه ليس فقط شعب الولايات المتحدة وفرنسا وأوروبا، وإنما الفلسطينيون سيفهمون ذلك، كما أنه هام جداً أن يفهم ذلك الشعب الإسرائيلي". وأكد أن الرئيس عباس "هو الرجل القادر على فعل ذلك وهو يريد تحقيقه، فهو يحارب ضد الإرهاب لأن ذلك جزء من التزامه لتحقيق السلام".

وانتقد حزب الليكود اجتماع إيهود أولمرت مع الرئيس عباس في باريس؛ ووصف نائب البرلمان كولان مايكل أورين الاجتماع بأنه "انتهاك صارخ للديمقراطية الإسرائيلية"؛ داعياً إلى سن تشريع يحظر عقد مثل هذه الاجتماعات في المستقبل. وزعم أورين أن "اجتماع إيهود

أولمرت مع عباس كان سيعتبر جريمة فيدرالية في الولايات المتحدة وكان سيحكم عليه بالسجن لمدة ١٠ سنوات على الأقل".

هذا في الوقت الذي تتوالى فيه العقوبات الأمريكية على الجانب الفلسطيني؛ حيث أغلقت السلطات الأمريكية مكتب منظمة التحرير في واشنطن؛ وأغلقت الحسابات المصرفية للمنظمة، وألغت تأشيرات إقامة رئيس الوفد العام لمنظمة التحرير في واشنطن، حسام زملط، وعائلته وطالبتهم بمغادرة أميركا على الفور؛ وهو مقيم منذ أربعة شهور في رام الله بناء على طلب من القيادة الفلسطينية.

ووصف زملط الإجراءات الأميركية بأنها "جزء من الهجمة على القيادة الفلسطينية إثر موقفها الرفض لصفقة القرن". وأضاف أن الإجراءات هي انتقام من القيادة لاسترضاء إسرائيل؛ وأكد أن "الاحتلال الإسرائيلي شريك في هذه الخطوات التي تقوم فيها الإدارة الأميركية بشكل هستيري ومنتالي، ضد كل ما هو فلسطيني". وأن "القيادة كانت أمام خيارين: إما أن نخسر العلاقة مع الإدارة الأميركية الحالية، أو أن نخسر حقوقنا". كما اعتبر أن "معركتنا مع إدارة ترامب وفريقه، وليست مع الشعب الأميركي".

إطلاق حملة لمقاطعة المنتجات الامريكية

ناقش مجموعة من ممثلي فصائل العمل الوطني الفلسطيني إطلاق حملة لمقاطعة المنتجات الامريكية في فلسطين والوطن العربي والاسلامي والعالم ردا على المواقف الامريكية الداعمة لدولة الاحتلال؛ وناقش اجتماع اللجنة الخاصة لمواجهة القرارات الامريكية الاخيرة وعلى راسها الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ومحاربة الاونروا و وقف التمويل عنها في اطار محاولات واشنطن الغاء حق العودة الى جانب اغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية الخطوات الواجب اتخاذها للرد على الادارة الامريكية المنحازة للاحتلال.

وأكد المشاركون في الاجتماع على أنه لا بد من البدء باتخاذ إجراءات عملية للرد على ممارسات وعنصرية الإدارة الامريكية التي أظهرت الانحياز الكامل لدولة الاحتلال وضربت بعرض الحائط كافة المواثيق والأعراف الدولية ووقفت في صف العدوان وابتعدت عن الموقف الدولي المطالب بإعطاء الفلسطينيين حقوقهم .

كما أكد المشاركون في الاجتماع على أهمية إعادة تعريف الولايات المتحدة الأمريكية بأنها رأس العدوان الإسرائيلي على فلسطين والمنطقة العربية بعد مواقفها الأخيرة وتخليها عن جهود عملية السلام وانحيازها لمطالب اليمين المتطرف؛ مشددين على أن أبرز وأهم الخطوات الواجب اتخاذها هو إطلاق حملة لمقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية ومؤسساتها الرسمية إلى جانب مقاطعة الشركات الأمريكية ومنتجاتها خصوصاً تلك التي ترصد ملايين الدولارات لدعم جيش الاحتلال والاستيطان.

وبحسب النشطاء فإن الحملة الجاري دراستها يجب أن تستفيد من تجربة حملة مقاطعة الاحتلال وفرض العقوبات عليها المعروفة باسم BDS من خلال الترويج للحملة على أكثر من مستوى؛ وأشاروا إلى أهمية أن تبدأ الحملة على المستوى الفلسطيني ومن ثم العربي والإسلامي وصولاً إلى ترويجها على المستوى الدولي من أجل المساهمة في فضح الممارسات العنصرية الأمريكية التي تتخذها إدارة ترامب العدوانية والإشارة إلى ما تشكّله من خطر على المجتمع الدولي هذا إلى جانب الإشارة للمجتمع الأمريكي بأن هذه الإدارة ستضرّ بمصالحه على أكثر من مستوى. وأنه سيتم إطلاق الحملة في القريب العاجل من خلال فعاليات محلية ومن ثم ستنم خلالها دعوة اصدقاء القضية الفلسطينية على المستوى العالمي والاشقاء من الشعوب العربية ليكونوا جزء من حملة المقاطعة للمنتجات الأمريكية والاستفادة من تجربة حملة المقاطعة الدولية للاحتلال وفرض العقوبات عليها لتكون حملة مقاطعة المنتجات الأمريكية جزء من حملة مقاطعة الاحتلال.

قضية اللاجئين و"أونروا"

كشفت موقع "الخليج أونلاين" عن الخطوة التالية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه اللاجئين الفلسطينيين بعد أن قرر وقف تمويل مفاوضات شؤون اللاجئين الفلسطينيين. وإن "ترامب قد أبلغ بالفعل الدول العربية، أنه سيدفع نحو توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، وخصوصاً سوريا والأردن ولبنان ابتداءً من العام ٢٠١٩"، وأن هذه الخطوة سيبدأ ترامب تطبيقها مطلع العام المقبل. وإن وفداً أمريكياً برئاسة جاريد كوشنر سيصل في الأسابيع القادمة إلى دول عربية عدة تضم لاجئين فلسطينيين لنقاش هذه الخطة بجدية، والبحث في كيفية تمويل هذه الخطوة؛ وإن "أوساط عربية أبلغت قيادة السلطة الفلسطينية، بعد ساعات قليلة من إعلان إدارة ترامب وقف التمويل المالي عن وكالة الغوث، بأن الخطوة الثالثة من قبل إدارة

ترامب لما باتت تُعرف باسم صفقة القرن هي توطين اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة لهم".

ويشار إلى أنه ومنذ أن بدأت الإدارة الأمريكية الحديث عن "صفقة القرن"، قام الرئيس ترامب بالإعلان عن القدس عاصمة لإسرائيل، ومن ثم نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس. وبعدها قرر الرئيس الأمريكي وقف التمويل لمفوضية شؤون اللاجئين الفلسطينيين الأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة.

من جهته شدد الملك عبد الله الثاني على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته في توفير الدعم اللازم لوكالة الأونروا لمواصلة تقديم خدماتها، لأكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني مسجلين لدى الأمم المتحدة، في المجالات التعليمية والصحية والإغاثية. فيما أعلنت الأونروا أن العجز لهذا العام تقلص إلى ١٨٧ مليون دولار.

واجتمعت خلية الأزمة ولجان متابعة قضايا وكالة الغوث في مقر دائرة شؤون اللاجئين في مدينة رام الله، وأقرت سلسلة من الفعاليات لتواكب اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وخطاب الرئيس عباس في الأمم المتحدة.

وتمثلت الفعاليات التي أقرت بمشاركة ممثلين دائرة شؤون اللاجئين، والمكتب التنفيذي للاجئين، ولجان المخيمات، واتحاد العاملين العرب في وكالة الغوث، والقوى الوطنية وفصائل منظمة التحرير، بما يلي:

١- الأربعاء ٢٦-٩-٢٠١٨ فعاليات مناطقية تشمل مخيمات ومحافظات الوطن، حيث تنطلق مسيرات لطلاب المدارس داخل المخيمات الساعة ١١ قبل الظهر ترفع فيها أعلام فلسطين وأعلام الأمم المتحدة، وستقوم مخيمات الجنوب بفعالية مركزية للطلاب والمؤسسات والقوى والفصائل، أما المقر الرئيسي في بيت لحم سيشارك طلاب المدارس والمعلمون وكافة فعاليات المخيم في المسيرات، التي تجوب شوارع المخيم وتنظم وقفات احتجاجية في الأماكن العامة.

٢- الخميس ٢٧-٩-٢٠١٨ وتزامنا مع خطاب الرئيس عباس الساعة السابعة مساء، تجمعات جماهيرية في مراكز المحافظات، وشاشات عرض، ورفع أعلام فلسطين وأعلام الأمم المتحدة، ويتم تنسيق ذلك مع المحافظين، والأقاليم، والقوى الوطنية في المحافظة.

٣- تزامنا مع عودة الرئيس عباس، تنظيم فعالية مركزية أمام مقر الأمم المتحدة في رام الله، تشارك فيها جموع اللاجئين، وجماهير شعبنا بكافة قواه ومؤسساته.

٤- الإعداد لمؤتمر سياسي واسع للاجئين خلال شهر تشرين أول من العام الحالي ٢٠١٨ في مخيم الدهيشة للاجئين.

أحمد حنون مدير عام دائرة شؤون اللاجئين ومنسق خلية الأزمة؛ طالب الجماهير بالمشاركة في كافة الفعاليات المقررة وإعلاء صوتها الرافض للقرارات الأميركية، التي تستهدف وكالة الغوث الشاهد الحي على النكبة الفلسطينية كمدخل لتصفية قضيتهم وإسقاط حقهم العادل في العودة إلى ديارهم طبقاً لما ورد في القرار ١٩٤. واستعرض المجتمعون كافة التطورات وردود الفعل الدولية والعربية في مواجهة وقف الولايات المتحدة لدعمها لوكالة الغوث، والعقوبات الأخرى التي تستهدف شعبنا، في محاولة أميركية واضحة لإخضاع القيادة والشعب للرضوخ للإملاءات الأميركية، التي تتساق مع حكومة الاحتلال، والتي تستهدف بالمحصلة شرعية الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين.

الاستيطان

قالت حركة "السلام الآن" الإسرائيلية إن البناء الاستيطاني في المستوطنات تضاعف ثلاث مرات في الربع الثاني من عام ٢٠١٨ مقارنة بالربع الأول. وقالت الحركة إنه خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٨، تم بناء ٧٩٤ وحدة استيطانية، مقارنة بـ ٢٧٩ وحدة استيطانية تم بناؤها في الربع الأول من هذا العام. وأشارت إلى أنه في النصف الأول من عام ٢٠١٨، تم بناء ١٠٧٣ وحدة استيطانية في المستوطنات، مقارنة بـ ٨٧٠ وحدة فقط في النصف الأول من عام ٢٠١٧. وقالت إن "حكومة نتنياهو لا تزال ماضية في تدمير الفرص أمام تقدم عملية السلام"، مضيفة أن "النشاط الاستيطاني المستمر يؤدي إلى تدمير حل الدولتين". وأوضحت أنه منذ انتخاب دونالد ترامب زادت الموافقات على إقامة المخططات الاستيطانية والعطاءات لبناء المستوطنات، وهو ما بدأنا الآن نرى نتائجه على الأرض.

وكان مجلس الأمن الدولي تبنى في ٢٣ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٦ القرار ٢٣٣٤ الذي حث على وضع نهاية للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومطالبة "إسرائيل" بوقف نشاطاتها الاستيطانية في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، وعدم شرعنة "إسرائيل" لمستوطناتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

المجلس الاستيطاني شومرون

من جهةٍ أخرى شارك نحو ١٥٠ شخص من بينهم شخصيات فلسطينية واسرائيلية وأوروبية في مؤتمر عقده المجلس الاستيطاني شومرون في البرلمان الأوروبي؛ وحسب موقع القناة السابعة أكد المشاركون في المؤتمر على ضرورة التعاون بين الفلسطينيين ومستوطني الضفة الغربية من اليهود لتشكيل تحالف لتجاوز السلطة الفلسطينية التي تسببت في إلحاق أضرار بالسكان الفلسطينيين والمستوطنين الاسرائيليين منذ اتفاق أوسلو.

من جانبه تحدث رئيس مجلس شومرون الاستيطاني يوسي دغان خلال المؤتمر قائلاً " من يعتقد أن اتفاق أوسلو لم يضر سوى باليهود المستوطنين فهو مخطئ ، وذلك لأن الاتفاق أضر أيضا بالسكان الفلسطينيين الذين عانوا سنين طويلة من فساد السلطة الفلسطينية والأخطاء التي ارتكبتها بحقهم خلال هذه السنوات؛ و" لقد حان الوقت لسلك طريق مشترك ، يجمع بين اليهود المستوطنين وفلسطيني الضفة الغربية من أجل تحقيق ازدهار اقتصادي في المستقبل بعيدا عن مسار السلطة الفلسطينية.

شرعة الإستيطان..

وقال يشاي فريدمان، الكاتب الإسرائيلي في صحيفة مكور ريشون، إن "وثيقة حكومية إسرائيلية صدرت بشأن ما أسماه شرعة فرض السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس والضفة الغربية، وتثبيت مزاعم الأحقية اليهودية فيهما، من خلال الاستشهاد بروايات قانونية تمنح إسرائيل مشروعية قانونية لفرض سيادتها في شرقي الخط الأخضر". وأضاف أن "هذه الوثيقة التي ستصدر في شكل كتاب هي خلاصة مؤتمر دولي عقد مؤخرا بتنظيم من وزارة شؤون القدس الإسرائيلية بمشاركة عشرات القانونيين والدبلوماسيين القادمين من مختلف أنحاء العالم، وقد انشغلوا طيلة فعاليات المؤتمر في تسويق الحق القانوني لدولة إسرائيل لفرض سيادتها الكاملة، وممارستها في القدس والضفة الغربية وفق مبادئ القانون الدولي".

وأوضح أن "المؤتمر المذكور شاركت فيه وزارتا الخارجية والقضاء الإسرائيليتان، وعشرات القانونيين، وممثلين عن عشرات السفارات الأجنبية في إسرائيل، الذين سمعوا لأول مرة عن حق إسرائيل القانوني في القدس، وتبعية كل المناطق التي كانت خاضعة للانتداب

البريطاني، بما يشمل الضفة الغربية، لأنهم حتى ذلك الوقت سمعوا عن هذا الحق من الفلسطينيين فقط".

وأشار إلى أن "الكتاب سيتضمن كل المحاضرات والمداخلات التي شهدتها المؤتمر، وهي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل التي تصدر فيها الحكومة الإسرائيلية كتاباً ووثيقة عن حقوقها القانونية في القدس والضفة الغربية، ويتضمن أن إسرائيل لديها أحقية استثنائية وحصريّة، قائمة على أسس القانون الدولي". وأوضح أن "الكتاب الصادر للتو يحمل عنوان ISRAEL'S RIGHT ويعني حق إسرائيل، أو إسرائيل محقة، وسيتم طباعة مئات النسخ منه، على أن توزع على جميع الممثلات والسفارات الأجنبية في إسرائيل، وسيكون إصداره ضمن حملة لتثبيت المزاعم الإسرائيلية في القدس، ورفع مكانتها في السياسة الإسرائيلية، وفقاً لما تم إقراره مؤخراً خلال إحياء الاحتفالات الإسرائيلية بمرور اليوبيل الذهبي لاحتلال المدينة في العام ١٩٦٧".

وُقِلَ عن "ران يشاي مدير عام وزارة شؤون القدس أنه كتب مقدمة الكتاب، وجاء فيه أنه يفند المزاعم العربية حول أحقيتهم في القانون الدولي، مما يشرعن الوجود الاستيطاني والانتشار العسكري الإسرائيلي في أنحاء المدينة".

ومن المشاركين في إعداد الكتاب عدد من الخبراء القانونيين الإسرائيليين، وآخرون من المجتمع الدولي البارزين، أحدهم القاضي ستيفان شافول الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية في لاهاي، وهيرش لاوترفاخت أحد مؤسسي المحكمة الدولية، والبروفيسور جوليوس ستون أحد خبراء القانون الدولي على مستوى العالم.

المدن الصناعية في فلسطين

رغم تراجع الدعم الدولي للحكومة الفلسطينية في السنوات الأخيرة بنسبة تزيد عن ٧٠%، إلا أن حكومة الوفاق الفلسطيني تعاملت مع التضييق المالي وفقاً للإمكانيات المالية القائمة، ونجحت في إدارة الأزمة بل ودفعت عجلة الاقتصاد الوطني إلى الأمام. حيث اعتمدت الحكومة إجراءات تفتّش وفق استراتيجية بناء مشاريع تشغيلية حيوية تساهم في تحسين حياة الناس وتكون حجر الزاوية في بناء الدولة الفلسطينية العتيدة، فكانت المدن الصناعية هي العنوان الأبرز انطلاقاً من المثل القائل " لا تعطني السمكة بل علمني الصيد"، لتخلق فرصاً لآلاف

العمال. ويحاول الاقتصاد الفلسطيني أن يبنى بنفسه عن الضغوطات السياسية لكن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لم يرحمان هذا الملف من الإجراءات المتخذة في الآونة الأخيرة. ويهرب الاقتصاد إلى النهضة الداخلية يصنع ويؤسس المدن الصناعية في المدن الفلسطينية بدعم دولي وبإمكانيات ودعم فلسطيني أيضاً، لكن هل هذا هو الحل الوحيد أمام الاقتصاد الفلسطيني؟ أم ربما المرحلة المقبلة في ظل الضغوطات والممارسات السياسية والاقتصادية تدفع الاقتصاد الفلسطيني إلى إجراءات مختلفة؟

لماذا تلجأ الحكومة إلى سياسة المدن الصناعية في داخل الأراضي الفلسطينية؟ وهل هي إحدى المراحل التي تذهب بعيداً على الاعتماد بشكل كامل على الاقتصاد الدولي؟ وما هي العقبات أو الضغوطات التي تمارس على الاقتصاد الفلسطيني من الولايات المتحدة وإسرائيل؟ وهي ما تدفع القيادة الفلسطينية ربما إلى اتخاذ إجراءات اقتصادية في الآونة المستقبلية؟

وكانت المرحلة الأولى من مدينة غزة الصناعية قد تم تحقيقها على مساحة ١٠٠ دونم وهو ما وفر حتى الآن ٢٠٠٠ فرصة عمل، ويتوقع أن يتضاعف حجم هذه المدينة إلى ٥٠٠ دونم.

وبدأت الحكومة المرحلة الثانية من مدينة أريحا الصناعية الزراعية بعد انتهاء المرحلة الأولى من هذه المساحة ١٤٠ من أصل ٦١٥ دونماً، وشغلت إلى الآن ٢٠٠٠ عامل وعاملة يعملون في ١١ مصنعاً قائماً.

خبراء بالشأن الاقتصادي رأوا خلال أحاديثهم لـ"النجاح" بأن المدن الصناعية جزء من الحلول التي وضعت منذ توقيع الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية مع الجانب الإسرائيلي، وهي مطلب ليس محلي فقط بل دولي، مؤكداً أن المدن الصناعية لها دور إيجابي من حيث فرص العمل والاستثمارات.

نحو قاعدة اقتصادية قوية

المدن الصناعية سوف تخلق قاعدة اقتصادية قوية "لعل وعسى يبنى عليها مواقف سياسية فلسطينية مؤثرة، لأن العلاقة الجدلية ما بين القاعدة الاقتصادية القوية والمواقف السياسية القوية لا زالت قائمة"، لأن الفلسطينيين اعتمدوا بشكل كبير في الآونة الأخيرة على الدعم والمساعدات التي توقفت كلياً من بعض الدول سواء العربية أو الولايات المتحدة مع بداية العام ٢٠١٧. كما انتهت المرحلة الأولى من مدينة بيت لحم الصناعية على مساحة ٥٠ دونماً من أصل ٢٠٠ دونم وستشغل ٧٠٠ عامل في ١٧ مصنعاً وستصبح جاهزة في نهاية العام المقبل.

وكانت مدينة جنين الصناعية قد بدأت بتطوير ١٠٠٠ دونم لتوفير ١٧٠٠٠ فرصة عمل، حيث تعمل الحكومة عبر هيئة المدن الصناعية على انجاز عدة مدن جديدة خلال السنوات الخمس المقبلة حيث ستبنى المدينة الصناعية في ترقوميا على أكثر من ٢٠٠ دونم ستشمل أراضي مصنفة تصنيف (ج) بتكلفة تقدر ١٤٧ مليون دولار، كما ستبنى الحدائق الالكترونية في طولكرم والحديقة الالكترونية التكنولوجية الهندية في بير زيت. بالإضافة إلى مصنع اسمنت فلسطين والمنطقة الصناعية الانشائية في بيت لحم.

معوقات إسرائيلية

إسرائيل تخلق العديد من المعوقات ليس في قطاع غزة فقط بل أيضاً في الضفة الغربية، لافتاً إلى أنها تحاول أن تجهض الجهود الفلسطينية الاستثمارية والصناعية وتحاول أن تفرغها من مضمونها.

وأشار إلى أن هناك ١٢٠ ألف عامل فلسطيني يعملون في المستوطنات الاسرائيلية، مشدداً على ضرورة استيعاب هذا العدد الكبير داخل المدن الصناعية؛ وذلك لنمو هذه المدن بشكل مستدام وزيادة فرص العمل.

والصعوبات الاقتصادية منشأها الرئيسي هو التبعية للاقتصاد والحالة السياسية العامة، والاطار السياسي دائماً هو الحاضن للأنشطة الاقتصادية وعندما لا يتوفر استقرار سياسي بل يوجد تهديد سياسي للسلطة ومؤسساتها واستمرار تعميق التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي هذه الحالة تجعل من الصعب جداً من إمكانيات لحلول اقتصادية على المدى القريب.

وكل موقف سياسي يترتب عليه آثار اقتصادية فالموقف السياسي للرئيس عباس والسلطة الفلسطينية من نقل السفارة للقدس والإجراءات الأمريكية ترتب عليه وقف الدعم ليس فقط من الولايات المتحدة وأيضاً من دول أثرت عليها أمريكا، و كل قرار سياسي من السلطة لا بد من دراسة أبعاده الاقتصادية ومحاولة تخفيف آثار السلبية على الاقتصاد والمواطن مثلما حدث من آثار سلبية عنيفة بسبب انقطاع الدعم الأمريكي.

يشار إلى أن هناك مشاريع تدرسها الحكومة أيضاً ومنها الحديقة التكنولوجية الفلسطينية الكورية والمنطقة الصناعية الفلسطينية البولندية، وهي خطوات واثقة وحثيثة من الحكومة

الفلسطينية لخلق واقع أفضل لرسم غد مشرق رغم كل المعوقات التي يرميها الاحتلال وراعيته الاولى أمريكا في طريق الدولة الفلسطينية.

ارتفاع العجز التجاري خلال تموز الماضي

أظهر آخر مسح نفذه الجهاز المركزي للإحصاء حول التجارة الخارجية، أن العجز في الميزان التجاري الفلسطيني بلغ ٣٩٦,٨ مليون دولار أميركي، في تموز الماضي، بزيادة ٧,٩% عن شهر تموز من العام ٢٠١٧.

وارتفعت الصادرات خلال شهر تموز من عام ٢٠١٨ بنسبة ١٢,١% مقارنة مع الشهر السابق، كما ارتفعت بنسبة ٢,٦% مقارنة مع شهر تموز من عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمتها ٩١,١ مليون دولار أميركي.

وارتفعت الصادرات إلى إسرائيل خلال الشهر المرصود بنسبة ١٢,٢% مقارنة مع الشهر السابق، وشكلت الصادرات إلى إسرائيل ٩٠,٧% من إجمالي قيمة الصادرات لشهر تموز من عام ٢٠١٨. كما ارتفعت الصادرات إلى باقي دول العالم بنسبة ١٠,٤% مقارنة مع الشهر السابق.

في المقابل، ارتفعت الواردات خلال شهر تموز من عام ٢٠١٨ بنسبة ١٠,٧% مقارنة مع الشهر السابق، كما ارتفعت بنسبة ٦,٩% مقارنة مع شهر تموز من عام ٢٠١٧، حيث بلغت قيمتها ٤٨٧,٩ مليون دولار أميركي.

وشهدت الواردات من إسرائيل خلال الشهر المرصود ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٩%، مقارنة مع الشهر السابق، وشكلت الواردات من إسرائيل ٥٤,٥% من إجمالي قيمة الواردات لشهر تموز من عام ٢٠١٨، كما ارتفعت الواردات من باقي دول العالم بنسبة ٢٥,٣% مقارنة مع الشهر السابق.

إحباط ثلاثة آلاف عملية خلال عامين

قالت أجهزة أمن العدو، إنها أحبطت نحو ٣٠٠٠ عملية فردية خلال العامين الأخيرين، أي بدون توجيه من الفصائل الفلسطينية؛ وتمت عمليات الإحباط بفضل التكنولوجيا والمخابرات، لجهاز (الشاباك) والجيش والشرطة. وأنه جرى اعتقال وتحذير من كانوا ينوون تنفيذ هذه العمليات، من قبل الأمن الإسرائيلي، والأمن الفلسطيني؛ كما وأحبط جهاز (الشاباك) في العام الأخير، ٢٠٠ عملية قال إنها "خطيرة"، من بينها تفجيرية، وزرع عبوات ناسفة، وخطف وإطلاق نار.

وأعربت جهات أمنية إسرائيلية، عن تخوفها من استفاقة ما اعتبرته تحريضاً، في مواقع التواصل الاجتماعي، في أعقاب عملية (غوش عتسيون) جنوب الضفة الغربية، التي قتل بها مستوطن إسرائيلي طعنًا بسكين فلسطيني.

هذا في ما أعلنت مصادر العدو عن إرتفاع عدد قتلاه منذ بداية العام الجاري إلى ٨، وذلك بعد مقتل المستوطن الذي طعن في عملية "غوش عتسيون" قرب بيت لحم؛ وأشارت صحيفة "إسرائيل هيوم" إلى أن ٧ قتلوا في الضفة الغربية، وآخر في القدس؛ ولفتت إلى مخاوف لدى الجهات الأمنية من تكرار الهجوم في غوش عتسيون؛ وقالت الصحيفة إن "منطقة الضفة الغربية والقدس تبقى جبهة معقدة خاصة مع حالة الاحتكاك المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين".

الشيخ عكرمة: بوصلة العرب انحرفت عن القدس

أكد الشيخ عكرمة صبري رئيس الهيئة الإسلامية العليا خطيب المسجد الأقصى المبارك، أن بوصلة العرب والمسلمين نحو القدس المحتلة قد انحرفت، في ظل تزايد الانتهاكات "الإسرائيلية" للمسجد الأقصى برعاية حكومة الاحتلال، وتبنيها للاقتحامات اليومية. وبين أن وتيرة الانتهاكات "الإسرائيلية" في المسجد الأقصى المبارك هذه الأيام قد زادت، خاصة في الأعياد اليهودية على التحديد، بهدف فرض واقع جديد، من خلاله يستسلم المقدسيون، مضيفاً: "كأنهم - أي الاحتلال - يريدون أن نرفع الراية البيضاء، وهذا لن يكون". ويتعرض المسجد الأقصى المبارك، لهجمة صهيونية شرسة زادت الأيام الماضية، حيث الاقتحامات اليومية

بأعداد متزايدة وبرفقة وزراء من حكومة الاحتلال، حيث يقوم بعض المقتحمين بطقوس تلمودية وأعمال وجولات استنفازية. وأضاف أن ما يزيد من هذه الاقتحامات هو تبني الحكومة "الإسرائيلية" للمقتحمين، وهو ما يؤكد على أن الاقتحام ليس فقط من الجماعات اليهودية بل من الحكومة "الإسرائيلية" نفسها، وأيضاً الدعم الأمريكي لـ"إسرائيل" بشكل فاضح علني. ونبه، إلى أن هذه الانتهاكات تدعو ليقظة من العرب والمسلمين للوقوف بحزم أمام هذه التجاوزات والاقتحامات للحفاظ على المسجد الأقصى، لأن شأنه شأن المسجد الحرام بمكة المكرمة والمسجد النبوي في المدينة المنورة، المسؤولية بحق المسجد الأقصى جماعية.

وفيما يتعلق بالموقف العربي حيال الاقتحامات، أعرب الشيخ صبري عن أسفه عن استمرار الاقتحامات والانتهاكات في ظل الصمت العربي، قائلاً: "ذلك من المؤسف لأن البوصلة قد انحرفت عن القدس، وانشغلوا بصراعاتهم الدموية والخلافات المؤلمة فيما بينهم، فهذا جعلهم يتناسون موضوع القدس والأقصى".

أما التطبيع العربي، فأكد الشيخ صبري، أن التطبيع مع الاحتلال بات واضحاً، حيث أنه كان يمر من تحت الطاولة، ولكن الآن بات التطبيع فوق الطاولة، لأن العرب الذين كانوا يتعاملون مع الاحتلال يخشون غضب الجماهير، ولكن الآن وبعد أن خدروا الجماهير وقمعوها أصبح الأمر مهياً له للإعلان عن التطبيع.

وشدد على أن المطلوب هو التواجد في الأقصى وشد الرحال إليه، والحفاظ على المؤسسات المقدسية، لأن الأقصى بدون القدس لا يكون محفوظاً، فالأصل المحافظة على القدس ومؤسساتها والسعي لتمكين المقدسيين ليتمكنوا من الحفاظ على المدينة المقدسة وعلى رأسها المسجد الأقصى. واستدرك: "لكن مع ذلك نقول لا تتركونا وحدنا فلا يجوز للعرب والمسلمين أن يتركوا المقدسيين وحدهم، عليهم أن يتكاتفوا مرة أخرى لأجل إنقاذ المسجد الأقصى".